

والظاهر انه لا يظن ان الخلاف المتقدم الذي في اليمين بالصدقة
 فلا يأتي فيها قول بن دينار المتقدم ويؤخذ ذلك من تحليلهم
 بان هذه محاطة فليس فيه شيء من المعروف بخلاف ما تقدم
 لا تضاد في هذه المسألة كما ان يومر بها باتفاق **واعمال الخلاف في القضاء**
لها ومثله ذلك قول احمد للخصم ان لم ات بالبيعة
 او مستند في وقت كذا فدعواى باطلة او دعوى خصمي
 حق فهذا كله لا يلزم والله اعلم فيه خلافا فينبغي ان يحكم
 بطلانه ولو حكم به حاكم الا ان يوجد قول بالذم ومعه وقد
 كثر الحكم فيه من جملة قضايا المالكية فينبغي التنبه له
واما اذا التزم المدعى عليه ان لم يوفه حقه في وقت كذا
 فله عليه كذا او كذا فهذا يختلف في بطلانه انه صرح الربا وسواء
 كان الشيء الملتزم به من جنس الدين او غيره وسواء كان
 شيا معيانا او منقعه وقد رايته مستندا لبعض الصفة
وحكم فيه بعض قضاة المالكية **الفضل** بالقضاء بموجب
 الالتزام **وما اظن ذلك** الا غفلة منه **واما اذا التزم** ان لم
 يوفه حقه في وقت كذا فعليه كذا او كذا الغلان او صدقة المساكين
 فهذا اصل الخلاف المعهود له هذا الباب فالمشهور انه لا يقضي
 به كما تقدم وقال بن دينار يقضي به **واما مسألة** المدونة
 المتقدمة اعنى قوله لزوجته ان اخرجتك من الدار فلك الف
 والظاهر انها من صور هذا الباب ويدخلها الخلاف المذكور وان لم
 ار من صرح به فيها فتامله والله اعلم **فرع** قال في المفيد

اذا قال احد الخصمين
 ان لا يبيعه في وقت
 كذا جوعا او غميا
 اذا التزم المدعى عليه
 ان لا يوفيه حقه في وقت
 كذا جوعا او غميا

ايض

ايضا وسئل عن الخصمين بتواعدان الى الموافاة عند السلطان
 وهو علي بعد منهما فيقول احدهما اخاف ان تخلفني
 فيقول ان اخلقتك فكرا الدابة علي ثم يخلفه قال اري
 ذلك يلزمه انتهى **وقال** ابو الحسن في آخر كتاب الصلح في كتاب
 ابن حبيب اذا قال احد الخصمين للاخر ان لم اوافك عند
 السلطان فكراء دانتك علي وكان الامام في بعد ذلك يلزمه
قاله مطرف وبن الملحشون واصبح الشيخ كانه يقول
 امش للقاضي وانا الحقك فان لم الحقك فتك الدابة انا اعطي
 كرها ابن يونس صواب لانه ادخله في عدم ماله بوعده
 فاذا الخطفه لزمه ما اوجبه له على نفسه كمن قال اشتر
 عبد فلان وانا اعيتك فيه بكذا فاشتراه ان ذلك يلزمه
 لانه ادخله فيه بوعده انتهى **وم** افق علي كلام بن يونس هذا
 الذي ذكره عنه ابو الحسن في آخر كتاب الصلح **ولعله** ذكر
 في غير هذا الموضع بل هو ساو من بعض نسخ ابي الحسن
قلت وهذا الفرع مخالف لما قبله لانه في هذا ادخله في
 عزم كراء الدابة بخلاف ما قبله فانه لم يدخله في عزم شيء
 فلذلك اختلف في الحكم بالالتزام في هذا الفرع **والظاهر**
 ما نقله الشيخ ابو الحسن والله اعلم **تنبيه** قال البرزلي
 في مسائل الدعوى والايمان **وسئل** بعض الفقهاء عن رجل
 التزم النفقة على حفيديه مدة اربع سنين وسكناهما مع
 امهما وشرط عليهما ان لا يتزوجا ورضيت بذلك

ووعدهما بغير تنوع
 الى الصلح

اذا التزم المدعى عليه
 ان لا يوفيه حقه في وقت
 كذا جوعا او غميا